

# هل الأمر في باب الآداب يفيد الاستحباب وفي العبادات يفيد الوجوب ؟

وليد السعيدان

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان حفظه الله. يقدم احسن الله اليكم فضيلة الشيخ هذا السائل يقول هل الامر في باب الاعتقاد يفيد الوجوب والامر في باب الآداب يفيد الاستحباب - [00:00:00](#)

الحمد لله رب العالمين وبعد. المتقرر عند العلماء ان ما ورد مطلقا فيجب بقاءه ولا يجوز تقييده الا بدليل كما ان ما ورد عاما يجب بقاءه على عمومته ولا يجوز تخصيصه الا بدليل. والدالة التي استدل بها الاصوليون - [00:00:22](#)

على ان الامر يفيد الوجوب وردت مطلقة من غير تقييد لا بباب عبادات او عقائد او بباب آداب. فالذي يريد تقييد الامر المفيد للوجوب في كونه باب في باب العقائد او الآداب او العبادات فقط دون باب الآداب فانه يريد منا ان نقيده ما ورد مطلقا - [00:00:42](#)

ونحن نرفض ان نقيده شيئا من مطلقات الالفاظ الشرعية كتابا وسنة الا بدليل من الكتاب والسنة. فلو رجعت الى استدلالات الاصوليين رحمهم الله تعالى في ان الامر يفيد الوجوب وجدتها ادلة مطلقة من الكتاب والسنة. لم تقيده لا بكون الامر - [00:01:02](#)

واردا في باب الآداب ولا بكون الامر واردا في باب العبادات او في باب الاعتقادات. وانما خرجت مطلقة وبناء على ذلك فاي صيغة من صيغ الامر اي صيغة من صيغ الامر في اي باب من الابواب - [00:01:22](#)

اوردت في شيء من مسائل الاعتقاد او وردت في شيء من باب من ابواب العبادات او وردت في شيء من ابواب الآداب فان واجب علينا ان نحمل الامر المتجرد عن القرينة على افادة الوجوب بغض النظر عن بابه الذي ورد فيه - [00:01:42](#)

بل اننا نجد اوامر في باب الآداب تفيد الوجوب. وذلك كما في الصحيحين من حديث عمر بن ابي سلمة رضي الله عنهما قال رأني النبي صلى الله عليه وسلم ويدي تطيش في الطعام. فقال صلى الله عليه وسلم يا - [00:02:02](#)

سم الله. فالتسمية على الطعام هذه يذكرها العلماء في ابواب الآداب. مع اننا نقول بان التسمية من الاكل ولذلك اخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يستحل الطعام الذي لا يذكر عليه اسم الله عز وجل. ثم قال صلى الله - [00:02:22](#)

عليه وسلم وكل بيمينك والاكل باليمين من جملة الآداب. ليس من جملة العقائد وانما من جملة الآداب ومع ذلك فاننا نقول ان الاكل باليمين من جملة الواجبات المحتمات فلا يجوز للانسان ان يأكل بشماله الا لضرورة او حاجة ملحة - [00:02:42](#)

بل ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبرنا بان من طبيعة الشيطان عند اكله وشربه انه يأكل بشماله ويشرب بشماله منهيون نهى تحريم عن التشبه بافعال الشياطين. ثم قال صلى الله عليه وسلم وكل مما يليك. وهذا امر واردا في باب الآداب والعلماء - [00:03:02](#)

يحملونه ايضا على الوجوب. وكذلك في الصحيحين من حديث عبدالله ابن ابي قتادة عن ابيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يمسن احدكم ذكره وهو يبول هذا نهى في باب الآداب. ومع ذلك العلماء يحملونه على التحريم. فاذا باب الامر في باب الآداب او العبادات كله مفيد - [00:03:22](#)

للاجوب الا اذا ورد الصارف له. وباب النهي سواء اكان في باب العبادات او في باب الآداب كله مفيد للتحريم الا اذا ورد الصارف لاطلاق الدالة ولا يجوز تقييد المطلق الا بدليل. وثمة وجه اخر ايضا يبين لنا بطلان التفريق بين باب الاداء - [00:03:42](#)

وباب العبادات وهو انك اذا نظرت الى الآداب وجدتها عبادات واذا نظرت الى العبادات وجدتها آداب فليس هناك فرقان مستقيم يميز الاشياء بين كونها عبادة وليست ادبا او ادبا وليست بعبادة. فعبادات الشريعة كلها آداب واداب الشريعة كلها عبادات - [00:04:02](#)

اه كيف نقول بان الامر اذا ورد في باب العبادات يفيد الوجوب واذا ورد في باب الاداب يفيد الندب؟ فان الادب عبادة والعبادة ادب فكون انسان يأكل بيمينه هذا ادب وعبادة. وكون الانسان يسمى الله عند الطعام هذا ادب وعبادة. وكون الانسان يأكل مما يليه. هذا ادب وعبادة - [00:04:22](#)

فاذا لا يستطيع الانسان ان يفرق لنا بين ما كان من باب العبادات ولا يدخل فيه شيء من الاداب او في باب الاداب ولا يدخل فيه شيء من العبادات والشرعية لا - [00:04:42](#)

تبني احكامها على ما لا ضابط له ولا فرقان فيه وانما الشريعة تبني احكامها على الاشياء المنضبطة التي لا تختلف والشيء المنضبط هو ان نقول ان الامر في اي باب ورد يفيد الوجوب سواء اورد في باب العقائد. او ورد في باب العبادات او - [00:04:52](#)  
ورد في باب الاداب لا شأن لنا في الباب الذي وردت فيه الصيغة. وانما لنا الشأن في نفس الصيغة وذاتها. فمتى ما ثبت انها من صيغ الامر المقررة عند الاصول - [00:05:12](#)

فاننا نحملها مباشرة على الوجوب الا اذا ورد الصادف فتفيد الاستحباب. والله اعلم - [00:05:22](#)